

هذا الإعلان ليس للإصدار أو النشر أو التوزيع بشكل كلي أو جزئي، مباشر أو غير مباشر، في أو إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو أستراليا أو كندا أو جنوب أفريقيا أو اليابان أو أي بلد آخر يمكن أن يشكل فيه القيام بذلك انتهاكاً للقوانين أو اللوائح ذات الصلة في هذا البلد.

هذا الإعلان لا يمثل نشرة اكتتاب أو طرحاً لبيع الأوراق المالية أو الاكتتاب فيها في أي بلد، بما في ذلك داخل الولايات المتحدة أو كندا أو اليابان أو جنوب أفريقيا أو دولة الإمارات العربية المتحدة أو أستراليا.

كما لا يشكل هذا الإعلان وكذلك البيانات الواردة فيه أساساً فيما يتعلق بأي طرح أو التزام من أي نوع في أي بلد ولا يمكن التعويل عليه في هذا الصدد. وسيتم تقديم أي طرح للحصول على أسهم وفقاً للطرح المقترح بناءً على المعلومات الواردة في مذكرة الطرح الدولية التي ستنشرها شركة أدنوك للحفر ش.م.ع. فيما يتعلق بإدراج أسهمها العادية للتداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية ("سوق أبوظبي للأوراق المالية")، ويجب على أي مستثمر ألا يتخذ قراره الاستثماري إلا على أساس تلك المعلومات.

سيتم توجيه مذكرة الطرح الدولية، إلى بعض المؤسسات الاستثمارية المؤهلة الموجودة في دول معينة وستكون ملتزمة بقوانين هذه الدول وأنظمتها. لم ولن توافق هيئة الأوراق المالية والسلع ("الهيئة") في دولة الإمارات العربية المتحدة على مذكرة الطرح الدولية، ولن تشكل المعلومات الواردة فيها جزءاً من أي نشرة قد تُنشر فيما يتعلق بطرح الأسهم على المستثمرين الأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة ("الإمارات أو دولة الإمارات"). ولا تندرج مراجعة هذه المذكرة وأي إعلانات ذات صلة ضمن اختصاص أو ولاية الهيئة.

## خير صحفي

**127 مليار درهم إجمالي الطلب على أسهم أدنوك للحفر، أي 31 ضعف القيمة المستهدفة للطرح**

**أدنوك تكمل بنجاح الاكتتاب على أسهم شركة أدنوك للحفر وتجمع أكثر من 4 مليار درهم**

- عند التسوية النهائية، سيكون الاكتتاب العام الأولي لأسهم أدنوك للحفر أكبر إدراج على الإطلاق في سوق أبوظبي للأوراق المالية، مما يساهم في تعزيز تنافسية وجاذبية أسواق المال المحلية في إمارة أبوظبي ودولة الإمارات

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 27 سبتمبر 2021: أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" اليوم عن انتهاء عملية الاكتتاب على أسهم أدنوك للحفر محققة عائدات إجمالية تزيد عن 4 مليار درهم عند التسوية النهائية للأسهم في عملية الاكتتاب. وكانت أدنوك قد أعلنت عن زيادة عدد الأسهم المعروضة في الطرح العام الأولي لشركة أدنوك للحفر من 1,200,000,000 إلى 1,760,000,000 سهماً عادياً، بسعر 2.30 درهم إماراتي للسهم العادي، أي ما يعادل حصة 11% من إجمالي رأس مال شركة أدنوك للحفر.

وتجاوزت تغطية الطرح أضعاف القيمة المستهدفة عبر زيادة كبيرة في الطلب من المستثمرين الأفراد والمؤسسات المؤهلة للاكتتاب، حيث بلغ الطلب الإجمالي على أسهم الطرح العام 127 مليار درهم، أي ضعف القيمة المستهدفة للطرح.

وبعد انتهاء فترة الاكتتاب، تم تخصيص الشريحة الأولى المحجوزة للمستثمرين الأفراد في دولة الإمارات بنسبة 10٪، والشريحة الثانية المحجوزة للمستثمرين المؤهلين من المؤسسات المحلية والدولية بنسبة 86٪، والشريحة الثالثة المحجوزة لموظفي مجموعة شركات أدنوك والمتقاعدين من مواطني الإمارات بنسبة 4٪. وسيتلقى المستثمرون من الشريحتين الأولى والثالثة رسالة نصية لتأكيد عدد الأسهم النخصصة لكل منهم في 30 سبتمبر 2021.

ومن المتوقع أن يتم إدراج وتداول أسهم أدنوك للحفر في سوق أبوظبي للأوراق المالية في الساعة 10:00 صباحاً (بتوقيت الإمارات العربية المتحدة) في 3 أكتوبر 2021، وفقاً لشروط الإغلاق المعتادة، تحت الرمز "ADNOCDRILL" و "ISIN "AEA007301012".

وستبقى أدنوك بعد انتهاء عملية الإدراج في سوق أبوظبي للأوراق المالية المالكة لحصصة الأغلبية في شركة أدنوك للحفر والتي تبلغ 84٪، في حين تحتفظ شركة بيكر هيويز، التي دخلت في شراكة استراتيجية مع أدنوك للحفر في أكتوبر 2018، بحصتها البالغة 5٪ في الشركة. فيما تمتلك هيلميريتش آند باين نسبة 1% من خلال استثمارها في أسهم أدنوك للحفر الذي تم الإعلان عنه في 8 سبتمبر 2021

وتم تعيين بنك أبوظبي الأول، وجولدمان ساكس إنترناشونال، وبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود، وجي بي مورغان سيكويريتيز بي إل سي كمنسقين عالميين مشتركين، في حين تم تعيين المجموعة المالية هيرميس الإمارات العربية المتحدة المحدودة، والإمارات دبي الوطني كابيتال كمديري اكتتاب مشتركين. وعمل بنك أبوظبي الأول كبنك مستلم رئيسي للاكتتابات، في حين تم تعيين بنك أبوظبي التجاري وبنك أبو ظبي الإسلامي، وبنك الإمارات دبي الوطني كبنوك مستلمة. وقامت شركة موليس وشركاه بدور المستشار المالي.

وقد أصدرت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك أبوظبي الأول وبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود بيانات تؤكد توافق الاكتتاب العام مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

-انتهى-

نبذة عن "أدنوك":

تعدّ أدنوك، المملوكة بالكامل من قبل إمارة أبوظبي، واحدة من أكبر مجموعة شركات الطاقة والبتروكيماويات المتنوعة الرائدة على مستوى العالم. وتعمل أدنوك على تعزيز القيمة من الموارد والاحتياطيات الهيدروكربونية الكبيرة في إمارة أبوظبي من خلال عمليات الاستكشاف والإنتاج المسؤولة والمستدامة لدعم النمو والتنويع الاقتصادي في دولة الإمارات. لمعرفة المزيد يرجى زيارة الموقع الإلكتروني [www.adnoc.ae](http://www.adnoc.ae).

## أدنوك للحفر

تأسست شركة أدنوك للحفر في عام 1972 وتعدّ أكبر شركة حفر وطنية في الشرق الأوسط من حيث حجم اسطولها والمزود الحصري لخدمات تأجير منصات الحفر والخدمات الأخرى المتعلقة بحفر آبار النفط والغاز لمجموعة أدنوك. كما تُعدّ شركة أدنوك للحفر أول شركة حفر وطنية في مجال تقديم خدمات حفر متكاملة لحفر وتهيئة الآبار وتغطي أعمالها كافة مراحل سلسلة القيمة لعمليات الحفر. وتمثل الشركة حلقة وصل رئيسية في أعمال ونشاطات أدنوك في مجال الاستكشاف والتطوير والإنتاج ومساعدتها المستمرة لتحقيق هدفها بزيادة سعتها الإنتاجية من النفط الخام إلى 5 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2030 وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز لدولة الإمارات.

## إخلاء مسؤولية

لا يمثل هذا الإعلان أو يشكل جزءاً من أي طرح أو دعوة لبيع أو إصدار لأي أسهم أو غيرها من الأوراق المالية أو أي استجداء لأي طرح لشراء أي من تلك الأسهم أو الأوراق المالية الأخرى أو الاكتتاب فيها، كما لا يشكل هذا الإعلان (أو أي جزء منه) أو مجرد توزيعه أساساً ولا يمكن الاعتماد عليه في ما يتعلق بإبرام أي عقد أو التزام أي حافز لإبرامه على الإطلاق. ويجب على المستثمرين عدم شراء أي أسهم مشار إليها في هذا الإعلان إلا على أساس المعلومات الواردة في مذكرة الطرح الدولية التي من المقرر أن تنشرها شركة أدنوك للحفر في الوقت المناسب فيما يتعلق بإدراج الأسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية والتداول فيها. قد يكون الطرح العام وتوزيع هذا الإعلان وغيره من المعلومات ذات الصلة بالطرح في بلدان محددة مُقيّداً بموجب القانون وعلى من يحوز هذا الإعلان أو أي مستند أو معلومات مشار إليها في هذه الوثيقة أن يحيط نفسه علماً بتلك القيود وأن يراعيها. وقد يشكل عدم الامتثال لتلك القيود انتهاكاً لقوانين الأوراق المالية المعمول بها في أي دولة تطبق تلك القيود.

وعلى وجه التحديد: لا يحتوي هذا الإعلان أو يشكل طرحاً لشراء أسهم الطرح أو أي أوراق مالية أخرى لأي شخص، أو أي استجداء لأي طرح لشرائها أو الاكتتاب عليها، في الولايات المتحدة أو أستراليا أو كندا أو جنوب أفريقيا أو الإمارات العربية المتحدة أو اليابان أو في أي بلد يكون فيه هذا الطرح أو الاستجداء محظوراً بموجب القانون. لا يجوز طرح الأوراق المالية المشار إليها في هذا الإعلان أو بيعها في الولايات المتحدة الأمريكية إلا إذا كانت مسجلة بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي الصادر في عام 1933م بصيغته المعدلة (يشار إليه فيما يلي باسم "قانون الأوراق المالية")، وكذا لا يجوز طرحها في أي صفقة مُعفاة من أو غير خاضعة لمتطلبات التسجيل المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية ووفقاً لقانون الولاية المعمول به. ولم ولن يتم تسجيل طرح وبيع الأوراق المالية المشار إليها في هذا الإعلان بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي أو بموجب قوانين الأوراق المالية المعمول بها في أمريكا أو أستراليا أو كندا أو اليابان. مع مراعاة بعض الاستثناءات، لا يجوز طرح الأوراق المالية المشار إليها في هذا الإعلان أو بيعها في أستراليا أو كندا أو اليابان، أو لأي مواطن أو مقيم في أستراليا أو كندا أو اليابان أو لحساب أو لصالح أي مما سبق. ومن المقرر أن تُباع أي أوراق مالية تم بيعها في الولايات المتحدة فقط للمؤسسات المشتريّة المؤهلة (على النحو المحدد في القاعدة 144أ بموجب قانون الأوراق المالية) استناداً إلى القاعدة 144أ. لن يكون هناك أي طرح عام للأوراق المالية

في الولايات المتحدة أو أي بلد آخر غير الإمارات العربية المتحدة. ولا توزع نسخ من هذا الإعلان ولا ينبغي توزيعها أو إرسالها إلى الولايات المتحدة أو أستراليا أو كندا أو الإمارات العربية المتحدة أو اليابان.

في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، يُوجّه هذا الإعلان وهذا الطرح فقط إلى الأشخاص في الدول الأعضاء بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية ويستهدفهم ممن هم "مستثمرون مؤهلون" ضمن معنى المادة 2(هـ) من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 1129/2017 (بصيغتها المعدلة) (يُشار إليهم فيما يلي باسم "المستثمرين المؤهلين"). وفي المملكة المتحدة، يُوجّه هذا الإعلان وهذا الطرح فقط إلى الأشخاص "المستثمرين المؤهلين" ويستهدفهم ضمن المعنى المقصود في المادة 2(هـ) من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 1129/2017 (بصيغتها المعدلة)، التي تشكل جزءاً من قانون المملكة المتحدة بموجب قانون الاتحاد الأوروبي (الانسحاب) لعام 2018 ("المستثمرين المؤهلين في المملكة المتحدة"). ويجب عدم العمل بمقتضى هذا الإعلان أو الاعتماد عليه (1) في أي دولة عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، من قبل الأشخاص الذين ليسوا مستثمرين مؤهلين في الاتحاد الأوروبي، و(2) داخل المملكة المتحدة، من قبل الأشخاص الذين ليسوا مستثمرين مؤهلين في المملكة المتحدة. وتكون أي أوراق مالية أو دعوة أو طرح أو اتفاق للاكتتاب في هذه الأوراق أو شرائها أو الاستحواذ عليها بطريقة أخرى وأي نشاط استثماري متعلق بهذا الإعلان (1) متاح فقط في أي دولة عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، ويمكن أن يشارك فيه المستثمرون المؤهلون في الاتحاد الأوروبي فقط؛ و(2) متاح فقط في المملكة المتحدة، ويمكن أن يشارك فيه المستثمرون المؤهلون في المملكة المتحدة فقط.

وفي المملكة المتحدة، فإن هذه الوثيقة لغرض التوزيع حصراً على (1) الأشخاص الذين لديهم خبرة مهنية في المسائل المتعلقة بالاستثمارات التي تدخل في نطاق تعريف "مخصصي الاستثمار" الوارد في المادة 19(5) من قانون الأسواق والخدمات المالية لعام 2000 (الترويج المالي) قانون 2005 ("القانون")، أو (2) الأشخاص الذين يدخلون في نطاق المادة 49(2) من الفقرة (أ) وحتى الفقرة (د) ("الشركات ذات الملاءة المالية المرتفعة، والكيانات غير المسجلة، وما إلى ذلك") من القانون، أو (3) الأشخاص الذين يقعون خارج المملكة المتحدة، أو (4) الأشخاص الذين تم توجيه دعوة إليهم أو حثهم على ممارسة نشاط استثماري (بالمعنى المقصود في القسم 21 من قانون الأسواق والخدمات المالية لعام 2000) فيما يتعلق بإصدار أو بيع أي أوراق مالية قد يتم إبلاغها بصورة قانونية (يُشار إلى جميع هؤلاء الأشخاص مجتمعين بلفظ "الأشخاص المعنيين"). ولا توجه هذه الوثيقة سوى إلى الأشخاص المعنيين ويجب ألا يتم العمل بمقتضاها أو الاعتماد عليها من قبل أشخاص ليسوا من الأشخاص المعنيين. ويكون أي استثمار أو نشاط استثماري تتعلق به هذه الوثيقة متاحاً بصورة حصرية للأشخاص المعنيين ولا تتم المشاركة فيه سوى من قبلهم.

لم تتم مراجعة هذا الإعلان و/أو التحقق منه و/أو الموافقة عليه و/أو ترخيصه من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي و/أو هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات و/أو أي سلطة ترخيص ذات صلة في الإمارات، بما يشمل أي سلطة ترخيص تأسست بموجب القوانين واللوائح الخاصة بأي من المناطق الحرة التي تم إنشاؤها وتشغيلها في الإمارات، بما في ذلك سلطة تنظيم الخدمات المالية، أو سلطة تنظيمية تابعة لسوق أبوظبي العالمي، أو سلطة دبي للخدمات المالية، أو سلطة تنظيمية تابعة لمركز دبي المالي العالمي، أو أي سلطة في أي ولاية قضائية أخرى.

بيان الطرح المعفى (مركز دبي المالي العالمي): يتعلق هذا الإعلان بطرح مُعفى محتمل قد يتم إجراؤه في مركز دبي المالي العالمي وفقاً لكتاب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية. ويقتصر توزيعه على الأشخاص المنصوص عليهم في تلك القواعد. ويجب عدم تسليمه إلى أي شخص آخر كما يجب ألا يعتمد عليه أي شخص آخر. ولا تتحمل سلطة دبي للخدمات المالية أي مسؤولية عن مراجعة أي مستندات تتعلق بعمليات الطرح المعفاة أو التحقق منها. ولم تعتمد سلطة دبي للخدمات المالية هذا الإعلان ولم تتخذ أي خطوات للتحقق من المعلومات الواردة فيه ولا تتحمل أي مسؤولية بشأن ذلك. قد تكون الأوراق المالية التي يتعلق بها هذا الإعلان غير سائلة و/أو تخضع لقيود على إعادة بيعها. يجب على المشتري والمكتسبين المحتملين للأوراق المالية المطروحة بموجب هذا المستند اتباع إجراءات العناية الواجبة الخاصة بهم بشأن الأوراق المالية. إذا كنت لا تفهم محتويات هذا الإعلان، فيجب عليك الرجوع إلى مستشار مالي مُرخص.

هذا الإعلان مخصص للتوزيع فقط على الأشخاص (أ) الموجودين خارج مركز دبي المالي العالمي، أو (ب) الذين تتوفر فيهم معايير العملاء المهنيين المنصوص عليها في القاعدة 2.3.4 من وحدة قواعد ممارسات العمل من كتاب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية، أو (ج) الذين قد يتم إبلاغهم أو سيجرى إبلاغهم، بصفة قانونية، بدعوة أو تحفيز فيما يتعلق بإصدار أي من الأوراق المالية أو بيعها (يُشار إلى جميع هؤلاء الأشخاص معاً باسم "الأشخاص المعنيين" تحقيقاً لأغراض

هذه الفقرة). ولا يوجه هذا الإعلان سوى إلى الأشخاص المعنيين ويجب ألا يتم العمل بمقتضاه أو الاعتماد عليها من قبل أشخاص ليسوا من الأشخاص المعنيين في المملكة المتحدة. ويكون أي استثمار أو نشاط استثماري يتعلق به هذا الإعلان متاحًا بصورة حصرية للأشخاص المعنيين في المملكة المتحدة ولا تتم المشاركة فيه سوى من قبلهم.

بيان الطرح المعنى (سوق أبوظبي العالمي): يتعلق هذا الإعلان بطرح مُعنى محتمل قد يتم إجراؤه وفقًا لقواعد السوق الخاصة بسلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي. ويقتصر توزيعه على الأشخاص المنصوص عليهم في قواعد السوق. ويجب عدم تسليمه إلى أي شخص آخر كما يجب ألا يعتمد عليه أي شخص آخر. ولا تتحمل سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي أي مسؤولية عن مراجعة أي مستندات تتعلق بعمليات الطرح المغفأة أو التحقق منها. ولم تعتمد سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي هذا الإعلان ولم تتخذ أي خطوات للتحقق من المعلومات الواردة فيه ولا تتحمل أي مسؤولية بشأن ذلك. قد تكون الأوراق المالية التي يتعلق بها هذا الإعلان غير سائلة و/أو تخضع لقيود على إعادة بيعها. ويجب على المشتريين المحتملين للأوراق المالية المطروحة بموجب هذا المستند اتباع إجراءات العناية الواجبة الخاصة بهم بشأن الأوراق المالية. إذا كنت لا تفهم محتويات هذا الإعلان، فيجب عليك الرجوع إلى مستشار مالي مُرخَّص.

هذا الإعلان مخصص للتوزيع فقط على الأشخاص (أ) الموجودين خارج سوق أبوظبي العالمي، أو (ب) المرخص لهم أو الهيئات المعترف بها (إذ يتم تعريف هذه المصطلحات في لوائح الخدمات المالية والأسواق لعام 2015)، أو (ج) الذين قد يتم إبلاغهم أو سيجري إبلاغهم، بصفة قانونية، بدعوة أو تحفيز لمشاركتهم في نشاط استثماري (بالمعنى الوارد في القسم 18 من لوائح الخدمات المالية والأسواق) فيما يتعلق بإصدار أي من الأوراق المالية أو بيعها (يشار إلى جميع هؤلاء الأشخاص معًا باسم "الأشخاص المعنيين" تحقياً لأغراض هذه الفقرة). ولا يوجه هذا الإعلان سوى إلى الأشخاص المعنيين في المملكة المتحدة ويجب ألا يتم العمل بمقتضاه أو الاعتماد عليها من قبل أشخاص ليسوا من الأشخاص المعنيين في المملكة المتحدة. ويكون أي استثمار أو نشاط استثماري يتعلق به هذا الإعلان متاحًا بصورة حصرية للأشخاص المعنيين في المملكة المتحدة ولا تتم المشاركة فيه سوى من قبلهم.

إشعار للمستثمرين المحتملين في المملكة العربية السعودية: لا يجوز توزيع هذه الوثيقة في المملكة العربية السعودية إلا على الأشخاص المُصرَّح لهم بموجب قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة ("اللوائح السعودية") الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية ("هيئة السوق المالية") بموجب القرار رقم 123-3-2017 بتاريخ 27 ديسمبر 2017م، بناءً على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/30 بتاريخ 2/6/1424هـ (المعدل بقرار مجلس إدارة هيئة السوق المالية رقم 1-7-2021-1 بتاريخ 14 يناير 2021م).

لا تقدم هيئة السوق المالية أي تعهدات بشأن دقة هذا المستند واستيفائه، وتنتفي صراحة أي مسؤولية من أي نوع عن أي خسارة تنشأ أو يتم تكبدها نتيجة الاعتماد على هذا المستند أو أي جزء منه. ويجب على المشتريين المحتملين للأوراق المالية المطروحة بموجب هذا المستند اتباع إجراءات العناية الواجبة الخاصة بهم بشأن دقة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية. إذا كنت لا تفهم محتويات هذه الوثيقة، فيجب عليك استشارة مستشار مالي معتمد.

فقط لأغراض متطلبات إدارة المنتجات الواردة في الفصل 3 من دليل التدخل في المنتجات وإدارتها الصادر عن هيئة السلوك المالي (يشار إليه بلفظ "متطلبات إدارة المنتجات في المملكة المتحدة")، و/أو أي متطلبات معادلة في مكان آخر بالقدر المحدد للتطبيق، وإبراءً للذمة من كل المسؤوليات أو أي منها، سواء كانت ناجمة عن مسؤولية تقصيرية أو تعاقدية أو غير ذلك، التي قد تتحملها أي "جهة مصنعة" (لأغراض متطلبات إدارة المنتجات في المملكة المتحدة)، و/أو أي متطلبات معادلة في مكان آخر بالقدر المحدد للتطبيق، في ما يتعلق بذلك، خضعت الأوراق المالية المتعلقة بها هذا الإعلان لعملية الموافقة على المنتجات التي حددت أن هذه الأسهم يتوافر فيها ما يلي: (1) متوافقة مع سوق مستهدف نهائي للمستثمرين الأفراد والمستثمرين الذين يستوفون معايير العملاء المهنيين والأطراف المقابلة المؤهلة، وذلك على النحو المحدد لكل حالة في الفصل 3 من دليل سلوك الأعمال الصادر عن هيئة السلوك المالي؛ و(2) مؤهلة للتوزيع من خلال كل قنوات التوزيع المسموح بها ("تقييم السوق المستهدف"). بصرف النظر عن تقييم السوق المستهدف، يجب على "الموزعين" ملاحظة ما يلي: قد ينخفض سعر الأوراق المالية وقد يخسر المستثمرون كل استثماراتهم أو جزءًا منها؛ ولا تقدم الأوراق المالية المقرر إصدارها في الطرح أي دخل مضمون ولا حماية لرأس المال؛ ولا يناسب الاستثمار في الأوراق المالية المقرر إصدارها في الطرح إلا للمستثمرين الذين لا يحتاجون إلى دخل مضمون أو حماية لرأس المال، والذين هم (إما بمفردهم أو بالاشتراك مع مستشار مالي مناسب أو غيره) قادرين على تقييم مزايها هذا الاستثمار ومخاطره والذين لديهم الموارد الكافية التي تمكنهم من تحمل أي خسائر قد تتجم عن ذلك. ولا يخل تقييم السوق المستهدف بأي قيود بيع تعاقدية أو قانونية أو تنظيمية فيما يتعلق بالطرح. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه

على الرغم من تقييم السوق المستهدف، فإن متعهدي التغطية للطرح العام سوف يقومون فقط بجذب المستثمرين الذين يستوفون معايير العملاء المهنيين والأطراف المقابلة المؤهلة.

ودرءاً للشك، لا يشكل تقييم السوق المستهدف ما يلي: (أ) تقييماً للتناسب أو الملاءمة لأغراض الفصلين 9 و10 (أ) على التوالي من دليل سلوك الأعمال الصادر عن هيئة السلوك المالي؛ أو (ب) توصية لأي مستثمر أو مجموعة من المستثمرين للاستثمار أو الشراء أو اتخاذ أي إجراء آخر من أي نوع فيما يتعلق بالأوراق المالية.

ويتحمل كل موزع المسؤولية عن إجراء تقييم السوق المستهدف الخاص به فيما يتعلق بالأوراق المالية وتحديد قنوات التوزيع المناسبة.

فقط لأغراض متطلبات إدارة المنتجات الواردة في: (أ) توجيه الاتحاد الأوروبي رقم EU/65/2014 (بصيغته المعدلة، "قانون توجيهات الأسواق المالية في الاتحاد الأوروبي الثاني")؛ (ب) المادتان 9 و10 من التوجيه المخول من المفوضية 2017/593 (EU) المكمل لقانون توجيهات الأسواق المالية في الاتحاد الأوروبي الثاني؛ و(ج) إجراءات التنفيذ المحلية (يُشار إليهم مجتمعين بلفظ "متطلبات إدارة المنتجات بموجب قانون توجيهات الأسواق المالية في الاتحاد الأوروبي الثاني")، وإخلاء المسؤولية عن جميع المسؤوليات أو عن أي منها، سواء كانت ناجمة عن مسؤولية تصديرية أو تعاقدية أو غير ذلك، التي قد تتحملها أي "جهة مصنعة" (لأغراض متطلبات إدارة المنتجات بموجب قانون توجيهات الأسواق المالية في الاتحاد الأوروبي الثاني) فيما يتعلق بذلك، خضعت الأوراق المالية التي هي موضوع الطرح لعملية للموافقة على المنتجات التي حددت أن هذه الأوراق المالية يتوافر فيها ما يلي: (1) متوافقة مع سوق مستهدف نهائي للمستثمرين الأفراد والمستثمرين الذين يستوفون معايير العملاء المهنيين والأطراف المقابلة المؤهلة، وذلك على النحو المحدد لكل حالة في قانون توجيهات الأسواق المالية في الاتحاد الأوروبي الثاني؛ و(2) مؤهلة للتوزيع من خلال جميع قنوات التوزيع على النحو الذي يسمح به قانون توجيهات الأسواق المالية في الاتحاد الأوروبي الثاني ("تقييم السوق المستهدف"). بصرف النظر عن تقييم السوق المستهدف، يجب على الموزعين ملاحظة ما يلي: قد ينخفض سعر الأوراق المالية وقد يخسر المستثمرون كل استثماراتهم أو جزءاً منها؛ ولا تقدم الأوراق المالية المقرر إصدارها في الطرح أي دخل مضمون ولا حماية لرأس المال؛ ولا يناسب الاستثمار في الأوراق المالية المقرر إصدارها في الطرح إلا للمستثمرين الذين لا يحتاجون إلى دخل مضمون أو حماية لرأس المال، والذين هم (إما بمفردهم أو بالاشتراك مع مستشار مالي مناسب أو غيره) قادرين على تقييم مزايا هذا الاستثمار ومخاطره والذين لديهم الموارد الكافية التي تمكنهم من تحمل أي خسائر قد تتجم عن ذلك. ولا يخل تقييم السوق المستهدف بأي قيود بيع تعاقدية أو قانونية أو تنظيمية فيما يتعلق بالطرح. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تقييم السوق المستهدف، فإن متعهدي التغطية للطرح العام سوف يقومون فقط بجذب المستثمرين الذين يستوفون معايير العملاء المهنيين والأطراف المقابلة المؤهلة. ودرءاً للشك، لا يشكل تقييم السوق المستهدف ما يلي: (أ) تقييماً للتناسب أو الملاءمة لأغراض قانون توجيهات الأسواق المالية في الاتحاد الأوروبي الثاني؛ أو (ب) توصية لأي مستثمر أو مجموعة من المستثمرين للاستثمار أو الشراء أو اتخاذ أي إجراء آخر من أي نوع فيما يتعلق بالأوراق المالية.

ويتحمل كل موزع المسؤولية عن إجراء تقييم السوق المستهدف الخاص به فيما يتعلق بالأوراق المالية وتحديد قنوات التوزيع المناسبة.

ولا يشكل هذا الإعلان توصية بخصوص الطرح. ويمكن أن يحدث انخفاض أو ارتفاع في سعر الأوراق المالية وقيمتها أو أي دخل منها، وفي أسوأ الأحوال، قد تخسر استثمارك بالكامل. ولا يعد الأداء السابق مؤشراً على الأداء المستقبلي. ولا يمكن الاعتماد على المعلومات الواردة في هذا الإعلان كدليل للأداء المستقبلي. وقبل شراء أي أوراق مالية في شركة أدنوك للحفر، يجب على الأشخاص الذين يطلعون على هذا الإعلان التأكد من فهمهم الكامل وقبولهم للمخاطر التي سترد في نشرة الإصدار ومذكرة الطرح الدولية المعدة للطرح العام الأولي، عند النشر. ولا يوجد ضمان بأن الطرح العام الأولي سيحدث ويجب على المستثمرين المحتملين ألا تستند قراراتهم المالية أو الاستثمارية إلى نوايا شركة أدنوك للحفر أو أي شخص آخر فيما يتعلق بالطرح العام في هذه المرحلة. وينبغي للمستثمرين المحتملين استشارة مستشار مهني فيما يتعلق بملاءمة الطرح للشخص المعني.